تمير سوريك*

استقطاب متخيل داخل معسكر التفوق اليهودي

طوال سنتين، كان يبدو أن مواطني إسرائيل اليهود يمسكون بخناق بعضهم بعضاً ـ أربع جولات انتخابية انتهت دون حسم، حكومة تعمل بدون ميزانية مُصادق عليها منذ سنتين، منظومات الحكم مصابة بالشلل، قمع عنيف (نسبياً) لمظاهرات احتجاجية متواصلة ـ وهذا كلّه على خلفية عدم القدرة على الحسم بشأن هوية رئيس الحكومة. ولكن فجأة، كلمْحِ صاروخ موجَّه، حظيت عمليات القصف التي حصدت أرواح مئات المواطنين في قطاع غزة بالتأييد الشامل في الساحة السياسية اليهودية. فقد أيد الجميع قرار الحكومة شن الهجوم على قطاع غزة ورفضها المتعنت للتوصل إلى وقف لإطلاق النار ـ بدءاً بكارهي النساء ومعادي المرأة في حزب "نوعَم"، مروراً بالجنرالات مفتولي العضلات في الاستوديوهات وانتهاءً بالممثلة الأبرز للنسويّة البيضاء، ميراف ميخائيلي. من الممثل السياسي الأصدق للبرجوازية الأشكنازية ـ العلمانية، يئير لبيد، مروراً بالسياسي الأبرز بين المهاجرين من الاتحاد السوفييتي السابق، أفيغدور ليبرمان، وحتى الممثل بلا منازع للحريديم الشرقيين، أرييه درعي. انهارت كل الخلافات في وجهات النظر وفي المصالح مع انهيار الأبراج التي دمرها الجيش الإسرائيلي في غزة. قد يكون المواطنون متفقين على بعض القضايا ومختلفين حول أخرى، غير أنّ الفجوة القائمة بين الصراع الغرائزي وانعدام

* بروفيسور ومحاضر في جامعة بانسيلفينيا في الولايات المتحدة. ابحاثه تتمحور حول الثقافة باعتبارها حقلا ينطوي على صراع ومقاومة، وهو يركز على السياق الفلسطيني-الاسرائيلي.

ما أدّعيه هنا هو أن ما بدا وكأنه استقطاب أيديولوجي حول مبادئ كونية، مثل سلطة القانون وحفظ المنظومات والمؤسسات الديمقراطية، كان ـ في صلبه وأساسيه ـ صراع قوى بين فئات اجتماعية مختلفة انتظمت حول محاور متقاطعة من التديّن والتضامن العِرقي ـ الطبقي. وقد شكّل الموقف من بنيامين نتنياهو في هذا السياق علامة على انتماء إلى مكانة اجتماعية أكثر من كونه تعبيراً عن موقف أيديولوجي كوني.

الثقة المتبادلة وبين التأييد الواسع وغير المشروط للخطوات الهجومية الحكومية تحتاج إلى تفسير. ما هي طبيعة هذا الاستقطاب الحاد الذي يشلّ المنظومة السياسية لكن يتم تعليقه كأنما بضربة عصا سحرية؟

ما أدّعيه هنا هو أن ما بدا وكأنه استقطاب أيديولوجي حول مبادئ كونية، مثل سلطة القانون وحفظ المنظومات والمؤسسات الديمقراطية، كان ـ في صلبه وأساسيه ـ صراع قوى بين فئات اجتماعية مختلفة انتظمت حول محاور متقاطعة من التديّن والتضامن العِرقي ـ الطبقي. وقد شكّل الموقف من بنيامين نتنياهو في هذا السياق علامة على انتماء إلى مكانة اجتماعية أكثر من كونه تعبيراً عن موقف أيديولوجي كوني ومبادئ تخص سلطة القانون. صحيح أن المعارضين لنتنياهو يتقاسمون مصالح مشتركة ومواقف متماثلة في عديد من المجالات، وخصوصاً في قضايا الدين والدولة. تتطلع غالبية هؤلاء نحو ضمان حركة المواصلات العامة في أيام السبت، إضعاف قوة الحاخامية، فرض التجنيد العسكري الإجباري على الحريديم، وتميل المسوّغات التي يطرحونها للحاجة إلى التفوق اليهودي لأن تكون أكثر "علمانية"، على غرار الحاجة إلى ملاذ من الملاحقات، ولا تعتمد كثيراً على النصوص الدينية المقدسة. إنه جمهور يميل إلى رؤية نفسه جزءاً من المجتمع الكوني، الذي ترتبط شبكاته الثقافية والاجتماعية بأوروبا والولايات المتحدة أيضاً، ولذا فهو أكثر حساسية تجاه صورة إسرائيل في ما وراء البحار. ومعارضو نتنياهو أكثر ميلاً، أيضاً، لتخيُّل إسرائيلية تقوم على اللغة والثقافة ويعتبرون أنفسهم ممثلين للقطب الصحيح على محور الحداثة في المجتمع الإسرائيلي. لكن في أوقات الأزمات، وخاصة حيال الصدامات بين المجموعات الاجتماعية في داخل الخط الأخضر، والتي تهدد امتيازاتهم كيهود، يتضح أن الفوارق بينهم وبين المعسكر المناوئ غير كافية لإتاحة المجال أمام عقد تحالفات سياسية راسخة ودائمة تتحدى التمييز بين المستوطنين والسكان الأصليين.

يُبيّن تحليل استطلاعات الرأي التي أجريَت منذ العام ٢٠٠٩ أن ثمة استقطاباً كبيراً قد حصل في ما يتعلق بالموقف من نتنياهو الشخص خلال فترة ولايته الثانية كرئيس للحكومة، لكن لم يكن ثمة استقطاب بالدرجة ذاتها في المواقف السياسية الأيديولوجية. على خطى عالِم الاجتماع الفرنسي بيير بورديه، أنا أعتبر إجابات المستطلَعة آراؤهم بشأن المواقف السياسية، بما فيها الموقف من قائد سياسي، نتاجاً لروح طبقية وليس حُكماً تقييمياً سياسياً. فالإجابات لا تعبر عن وعي طبقي، بل العكس هو الصحيح ـ إنها تعبر عن اللاوعي الطبقي. وكما أن محبتنا لموسيقى معينة تعبر عن الطبقة التي نشأنا وترعرعنا فيها، حتى لو لم نكن واعين لذلك، كذلك أيضاً محبتنا، أو كراهيتنا، للقادة السياسيين. التصريح بشأن الموقف من نتنياهو هو خيار جماليّ يعكس السيرة الاجتماعية، التموضع، المكانة وانتماء الفرد كما أنه يشكل، في الوقت ذاته، ممارسة تبلور التشخيصات الاجتماعية وتصوغها. يتضح من زاوية النظر هذه أنه في اللحظات التي يلوح فيها تهديد ملموس على الامتيازات المشتركة لجميع المجموعات اليهودية المختلفة، يكتسب الدفاع عنها أفضلية وأولوية على خلافات الرأي المبدئية. الاستقطاب بشأن نتنياهو هو تعبير عمّا أسماه ليف غرينبرغ "التجنيد القبليّ"، التجنيد المتبادل ضد الـ "آخر" يغذيه الشعور بوجود تهديد جماعيّ

"نتنياهو .. وخلافات أصلها صراع قوى غير أيديولوجي". (أ.ف.ب)

في ما يصبح نتنياهو، أو العداء له في المقابل، تجسيداً لهذا التهديد.

يمكن قياس الموقف من نتنياهو بواسطة تحليل استطلاعات الرأي بشأن الانتخابات والتي أجراها مشروع دراسات الانتخابات القومي الإسرائيلي في جامعة تل أبيب[1] بين الأعوام ٢٠٠٩ و٢٠٢٠. عشية كل جولة من الجولات الانتخابية، طُرح السؤال ذاته، تقريباً، حول موقف المشارك في استطلاع الرأي من بنيامين نتنياهو، وكلما كانت قيمة التدريج أعلى على سلم التقييم كان معنى ذلك درجة أعلى من التأييد والتعاطف. يستند الرسم البياني أدناه إلى إجابات ٣,٤٠١ مشارك في الاستطلاع في الإجمال، يشكلون عينة تمثيلية للسكان اليهود البالغين في كل واحدة من الجولات الانتخابية (في العام ٢٠١٩ تطرقت النتائج إلى الجولة الانتخابية التي جرت في نيسان فقط) وهو يعرض متوسط نسبة التأييد لدى كل واحدة من المجموعات السكانية على مدار السنوات[2]. ويدل الرسم البياني على أنه في العام 2009، عندما انتُخب نتنياهو لرئاسة الحكومة للمرة الثانية، كانت الفوارق ضئيلة في مدى التأييد بين مجموعات سكانية مختلفة ثم اتسعت وكُبرت مع مرّ السنوات، إذ تعمق تأييد نتنياهو واتسع بين الحريديم والشرقيين المتدينين والتقليديين، بينما تعمقت واتسعت في المقابل المعارضة لنتنياهو بين الأشكنازيين العلمانيين. هل هذا جزء من نمط الاستقطاب السياسي المتفاقم في المجتمع الإسرائيلي؟ لو كان الأمر كذلك حقاً، لكان يتعين أن نتوقع حصول الاستقطاب في المواقف السياسية أيضاً. لكن، ليست هذه هي الصورة التي ترتسم من تحليل المعطيات. على سبيل المثال، في ما يتعلق بمسألة إقامة دولة فلسطينية، الفجوة بين نسبة العلمانيين الأشكنازيين (المجموعة الأكثر تأييداً للدولة الفلسطينية) ونسبة الشرقيين المتدنيين والتقليديين تهبط من ٢٩٪ في العام ٢٠٠٩ إلى ١٩٪ في العام ٢٠١٩- ٢٠٢٠. في المجال الاقتصادي، ثمة أغلبية بين المجموعتين تفضل نظاماً اقتصادياً أكثر ميلاً لجهة الاشتراكية على النظام الرأسمالي والفجوة بين هاتين المجوعتين كانت صغيرة (٦٪ لصالح الأشكنازيين العلمانيين) ولم تطرأ عليها

استقطاب متخيل داخل معسكر التفوق اليهودي

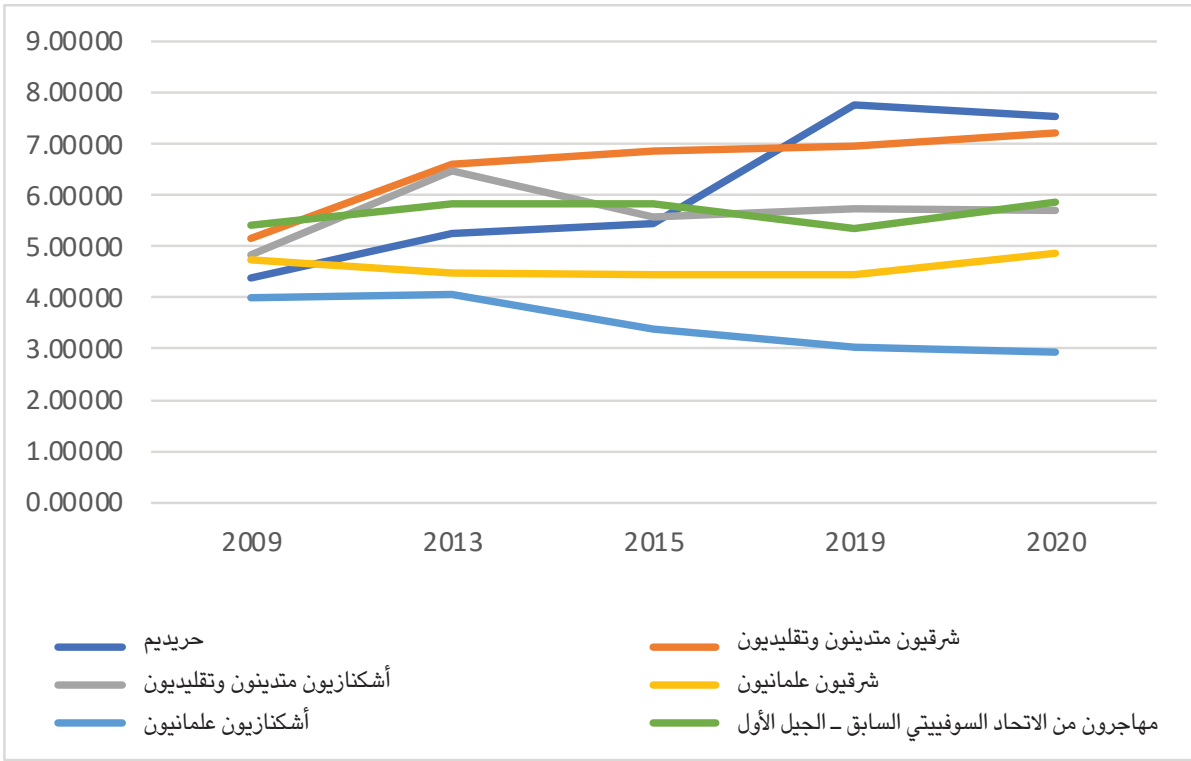

مستوى التأييد لنتنياهو حسب درجة التدين ٢٠٠٩- ٢٠٢٠

أي تغييرات جدية وذات أهمية خلال السنوات ٢٠٠٩ و٢٠١٩- ٢٠٢٠. في المجال الذي يشكل موضع الخلاف الأكبر والأكثر حدة بين المجوعتين، بالذات، والخاص بمسألة تأييد مسعى تقوده الحكومة لتعزيز مكانة الدين اليهودي في الحياة العامة، تقلّصت الفجوة بين المجموعتين من ٣٨٪ في العام ٢٠٠٩ إلى ٣٢٪ في العام ٢٠١٩- ٢٠٢٠. معنى هذا، أنه على الرغم من أن ثمة خلافات بارزة في الرأي بين المعسكرين بشأن الموقف من الدين ومكانته، فإنه خلافاً للموقف من نتنياهو ـ سنوات حكمه لم تؤد إلى تعميق الفجوات في هذه المواقف.

لفهم الاتجاهات المتعارضة التي تحركت فيها الفجوات في المواقف السياسية مقارنةً بالموقف من بنيامين نتنياهو، ينبغي النظر إلى ما حصل للفئات التي غيرت موقفها تجاهه خلال السنوات الأخيرة. فقد كانت لدى الحريديم والشرقيين التقليديين والمتدينين، الذين يشكلون المجموعتين اليهوديتين الأكثر فقراً وذواتي العائلات الأكبر عدداً من الأنفار، أسباب موضوعية تدفعهم إلى تفضيل عهد نتنياهو في رئاسة الحكومة (خلافاً لفترة توليه منصب وزير المالية). نتنياهو، الذي أصبح اعتماده على أحزاب حريديم كاملاً ومطلقاً، هو الذي أحدث الانقلاب في سياسة مخصصات الأطفال (مخصصات الدعم الحكومية)، ما أدى حقاً إلى خفض نسبة الأطفال تحت "خط الفقر" من ٣٦,٣٪ في العام ٢٠٠٩ إلى ٣٠,٨٪ في العام ٢٠١٣ ثم بقيت على هذه النسبة حتى العام ٢٠٢٠. وهي نسبة مماثلة لتلك التي كانت قبل تنفيذ نتنياهو التقليصات الاقتصادية في العام ٢٠٠٣، إبان إشغاله منصب وزير المالية. بالنسبة للحريديم بشكل خاص، كان من شأن تعزيز التحالف بين ممثليهم وبين نتنياهو، وكذلك تحدّيه الجهاز القضائي أيضاً (الذي يعتبره كثيرون منهم معقلاً لليبرالية المعادية للدين)، أن يوثقا ويعمقا ولاءهم له.

تأتي معارضة نتنياهو الشخص بصورة غير تناسبية، وعلى نحو تصاعديّ، من الجمهور العلماني ـ الأشكنازي. وبينما نفتقر إلى معطيات موثوقة حول أصول المحتجين، أظهر استطلاع للرأي أجراه

وقعت عملية "حارس الأسوار" والمواجهات العنيفة بين المواطنين المدنيين داخل الخط الأخضر بينما كان الجمهور اليهودي وسط ما بدا، ظاهرياً، أنه صراع أيديولوجي شديد. طبقاً لما يراه المحتجون، في تصورهم الذاتي، فهم منخرطون في النضال دفاعاً عن الديمقراطية وسيادة القانون وسط تجاهل فظ لواقع وجود نظامين قانونيين منفصلين، واحد للفلسطينيين وآخر لليهود، وتجاهل النهب المتواصل بحق الفلسطينيين.

المعهد الإسرائيلي للديمقراطية في آب ـ أيلول ٢٠٢٠ أن نحو ٨٠٪ من المشاركين في مظاهرات الاحتجاج التي جرت في تلك الفترة كانوا من العلمانيين ونحو ١١٪ عرّفوا أنفسهم بأنهم "تقليديون غير متدينين".[٣] ومن المهم الإشارة هنا إلى أنه بزعزعة مكانة الجهاز القضائي، بالتحريض المستمر ذي السمات العنصرية، بالطمع الذي لا يعرف الشبع وبطمس الحدود بين شؤونه الشخصية وشؤون الدولة الرسمية، قد زود نتنياهو المحتجين ضده بأسباب مشروعة للغضب والإحباط. لكن لماذا الإشكنازيون العلمانيون هم الأكثر غضباً من أي فئة أخرى؟ يجب أن نتذكر أن هؤلاء هم المجموعة التي شهدت تراجعاً متواصلاً في قوتها السياسية وفي رأسمالها الرمزي (وإن ليس في المجال الاقتصادي بالضرورة). وقد أشار باروخ كيمرلينغ، يوآف بيلد، غرشون شفير وآخرون إلى تفكيك هيمنة هذه المجموعة منذ العام ١٩٧٧ لكنّ وتيرة هذه السيرورة قد تسارعت خلال العقدين الأخيرين. المجال الأبرز هو الجهاز القضائي. في العام ١٩٤٨ كان سبعة من قضاة المحكمة العليا الثمانية (لم تكن ثمة قاضيات آنذاك) أشكنازيين علمانيين وحتى العام ٢٠٠٦ تم جسر الفجوة الجندرية غير أن الغالبية الساحقة، ١٠ من أصل ١٤ قاضياً، ظلت من الأشكنازيين العلمانيين. حصل خلال عهد نتنياهو انقلاب ديمغرافي في المحكمة العليا حتى وصلنا إلى وضع نرى فيه اليوم أن خمسة فقط من قضاة المحكمة العليا الخمسة عشر هم من الأشكنازيين العلمانيين، بينما تمثل التغيير الأساسي في انضمام قضاة متدينين إلى الحلبة، بتوسع، حصة أبناء الصهيونية الدينية في النخبة القضائية في إسرائيل أكبر من نسبتهم من السكان. تظهر وجهات مماثلة من التواجد الديني المكثف أيضاً في جهاز التعليم الرسمي، في الجيش وفي وسائل الإعلام. وبينما تشكل هذه السيرورات تهديداً على العلمانيين من مختلف الأصول، تمثل هذه الوجهة تحديداً بالنسبة للعلمانيين الأشكنازيين هبوطاً في المكانة الاجتماعية.

وقعت عملية "حارس الأسوار" والمواجهات العنيفة بين المواطنين المدنيين داخل الخط الأخضر بينما كان الجمهور اليهودي وسط ما بدا، ظاهرياً، أنه صراع أيديولوجي شديد. طبقاً لما يراه المحتجون، في تصورهم الذاتي (الذين تؤكد سلسلة استطلاعات الرأي التي عرضتها آنفاً الادعاءات بشأن طابعه العرقي ـ الطبقي)، فهم منخرطون في النضال دفاعاً عن الديمقراطية وسيادة القانون. لكنّ الاحتجاج ضد نتنياهو اكتفى بحدود ضيقة من النقد، كتلك التي لا تتحدى مبدأ التفوق اليهودي. في هوامش الاحتجاج ضد نتنياهو، كان من الممكن أن نسمع احتجاجاً ضد الاحتلال أيضاً، غير أنّ الصوت المهيمن دعا إلى تحصين سلطة القانون وإدانة جشع عائلة نتنياهو، وسط تجاهل فظ لواقع وجود نظامين قانونيين منفصلين، واحد للفلسطينيين وآخر لليهود، وتجاهل النهب المتواصل بحق الفلسطينيين. رموز الحملة الاحتجاجية، مثل إعادة تصميم صورة "عَلَم الحِبر" (أو: العَلَم المُحبَّر" ـ هو علم إسرائيلي مصنوع باليد، رُفع في حرب ١٩٤٨ للإشارة إلى استيلاء "القوات اليهودية" على أم الرشراش الفلسطينية، التي بُنيت على أنقاضها لاحقاً مدينة إيلات ـ المترجم) أو نماذج الغواصات التي كانت ترمز إلى خيانة نتنياهو للأجهزة الأمنية، كانت متأصلة عميقاً في الروح الصهيونية. كانت تلك الشعارات التي هيمنت على الاحتجاجات في "شارع بلفور"، في الاحتجاجات على الجسور وفي تصريحات قادة الأحزاب الصهيونية

استقطاب متخيل داخل معسكر التفوق اليهودي

الاستقطاب، الظاهريّ، في الموقف من العنف الفردي والتعامل معه يخفي توافقاً واسعاً حول عنف الدولة. الاستقطاب في الموقف من نتنياهو يخفي توافقاً حول مبدأ التفوق اليهودي. التوتر في المظاهرات ضد نتنياهو كان واضحاً، إلا أن وحدة ردة فعل معسكريّ مؤيدي نتنياهو ومعارضيه خلال أيام الحرب قد كشفت وأكدت، مرة أخرى، حقيقة أن المبدأ الناظم في السياسة الصهيونية هو الحفاظ على امتيازات الجمهور اليهودي الاستعمارية.

المعارضة لنتنياهو ـ وهذه هي، أيضاً، خلفية احتفالات الفرح في "ميدان رابين" ابتهاجاً بتشكيل حكومة (نفتالي) بينت ـ (يئير) لبيد التي يصعب، من الناحية السياسية الجوهرية، إيجاد أي فوارق جوهرية بين طريقها المُعلنة وبين حكومة نتنياهو المنتهية ولايتها.

في ما يتعلق بالموقف من الفلسطينيين، يبدو في مثل هذه الأزمة الراهنة أنّ ثمة اختلافات تجميلية بين معسكر نتنياهو ومعسكر خصومه قد تكون مخادعة وأنّ ردة الفعل على اندلاع العنف بين المجموعات السكانية في المدن المختلطة قد أتاحت الفرصة لعرض بعض الأمور بمثل هذه الصورة التحريفية. فبينما صدرت من معسكر مؤيدي نتنياهو تنديدات بالعنف العربي، بصورة أساسية (وزير الداخلية أرييه درعي شبّهها بأحداث العنف في العام ١٩١٧ ـ ثورة البُراق ـ وطالب بـ "إعادة الردع")، وجهت حركة الكيبوتسات رسالة تصالحية عاطفية دعت فيها إلى "وقف العنف المنفلت في الشوارع". زعيمة حزب "العمل"، ميراف ميخائيلي، دعت "المواطنات والمواطنين العرب ـ وكذلك اليهود ـ إلى عدم السماح للمتطرفين بأن يديروا شؤوننا". كتب رئيس حزب "يوجد مستقبل" يئير لبيد: "العنف لن يتحكم بحياتنا ويديرها. مثيرو الشغب في اللد وعكا لا يمثلون كل عرب إسرائيل، مثيرو الشغب في بات يام وأعضاء لا فاميليا (منظمة مشجعي فريق "بيتار القدس" لكرة القدم والمعروفة بتوجهاتها وممارساتها العنصرية المتطرفة ـ المترجم)، لهافا (منظمة يمينية عنصرية متطرفة تعمل في "إنقاذ الفتيات اليهوديات من الشبان العرب" ـ المترجم) و"كهانا حيّ" (الحركة اليمينية العنصرية التي نشأ فيها وترترع عضو الكنيست الحالي إيتمار بن غفير، وهي استمرار لحركة "كاخ" التي أسسها الحاخام اليهودي الأميركي مئير كهانا في إسرائيل ـ المحرر) هي مجموعة عنصريين بائسة لا تمثل اليهود في إسرائيل".

ظاهرياً، يبدو أن الاختلاف كبير وبالإمكان تفسيره بأنّ الجمهور الشرقي في المناطق الطرفية النائية، خلافاً لمعارضي نتنياهو، يشعر بتهديد أكبر من جراء حركية الفلسطينيين الطبقية في إسرائيل، بسبب مكانته المتدنية أصلاً في سلّم التدريج الطبقي الإسرائيلي. لكن الاختلاف يصبح أقل جدية وأهمية إذا ما انتبهنا إلى حقيقة أن المعسكر الذي يبدو وكأنه ليبرالي في إسرائيل حين يتحدث عن معارضة العنف فإنما يتحدث عن معارضة العنف الفردي لأنّ من شأنه ـ إذ ما أصبح على نطاق واسع ـ أن يزعزع الوضع القائم (الستاتيكو)، الأمن الشخصي وامتيازاته الطبقية. ليس من عادة هذا المعسكر الاحتجاج على عنف الدولة ضد مواطنيها ورعاياها الفلسطينيين، ولا على الحصار المضروب على قطاع غزة، ولا على قتل المتظاهرين عند الحدود مع قطاع غزة، ولا على زرع البؤر الاستيطانية الاستعمارية المسماة "نويات توراتية" في المدن المختلطة، ولا على هدم قرية أم الحيران، ولا على عمليات التهجير المستمرة في مناطق "سي" (C)، ولا على التهجير في حي الشيخ جراح. تأييد هذا فكرة الدولة اليهودية لا يُعتَبر، في هذا المعسكر، عنفاً. لكن الدولة هي تنظيم عنيف، وفق تعريفها. تحتاج الدولة إلى العنف من أجل تطبيق قوانينها وجباية الضرائب. وحين تكون غاية الدولة هي التهويد، فالدولة تستخدم العنف، عنفَها، لضمان الأغلبية اليهودية وتكريسها ولتعزيز السيطرة اليهودية على الحيز. وهي تستخدم العنف، عنفَها، كي تقرر مَن هو المهاجر المرغوب فيه على

أراضيها ومَن هو غير المرغوب فيه ومَن هو الذي يستحق الامتيازات تحت نظامها وسيادتها. السكان اليهود موحَّدون في دعم فكرة الدولة اليهودية وتأييد العنف المطلوب لتحقيقها وضمانها، وفي استخدام عنف الدولة لتشجيع الانقسام الفلسطيني الذي يعطّل المقاومة.

في أيار ٢٠٢١، بدا لوهلة وكأنّ مساعي تقسيم النضال الفلسطيني إلى نضالات ثانوية مرتبطة بسياقات محددة قد فشلت وانهارت. فإن مزيج صواريخ "حماس" من قطاع غزة، والاشتباكات في القدس وفي المدن المختلطة ومحاور الطرق المغلقة في قلب إسرائيل، فضلاً عن الإضراب في كلا طرفيّ الخط الأخضر (للمرة الأولى منذ النكبة)، قد شكّلا تهديداً لإمكانية الاستمرار في هذيان حل الدولتين الذي يُفترض أن يحل متاهة التناقضات غير المحتملة لدى الجمهور اليهودي ـ الصهيوني المتطلع نحو التنوّر. وقد أضيف إلى ذلك تهديد آخر من الجانب الثاني: أحداث أيار ٢٠٢١ كانت استثنائية أيضاً من حيث حجم العنف الذي مارسه مواطنون يهود ضد مواطنين عرب ونطاقه. اضطر المعنيون بتكريس شرعية عنف الدولة تجاه سكانها الأصليين، هم بالذات، إلى التمييز بين هذا العنف والعنف الفردي. طمس الحدود الفارقة بين هذين النوعين من العنف قد يؤدي إلى كشف طبيعة عنف الدولة بوصفه عنفاً استعمارياً وقد يجعل من الصعب على المعسكر العلماني الثريّ اقتصادياً الانخراط والاندماج في المجتمع الليبرالي الكونيّ، كما قد يجعل من الصعب أيضاً التمييز بينه وبين المعسكر المناوئ له. ولهذا، فبينما نددت حركة الكيبوتسات، ميراف ميخائيلي ويئير لبيد بالعنف الفردي، نرى أنهم أيدوا العنف الفتاك الذي مارسته الدولة ضد الفلسطينيين في قطاع غزة وسعوا إلى تقليص المسألة وحصرها في كونها "رداً على صواريخ حماس".

الاستقطاب، الظاهريّ، في الموقف من العنف الفردي والتعامل معه يخفي توافقاً واسعاً حول عنف الدولة. الاستقطاب في الموقف من نتنياهو يخفي توافقاً حول مبدأ التفوق اليهودي. التوتر في المظاهرات ضد نتنياهو كان واضحاً، إلا أن وحدة ردة فعل معسكريّ مؤيدي نتنياهو ومعارضيه خلال أيام الحرب قد كشفت وأكدت، مرة أخرى، حقيقة أن المبدأ الناظم في السياسة الصهيونية هو الحفاظ على امتيازات الجمهور اليهودي الاستعمارية، تكريسها وتحصينها. أما النضالات الأخرى كلها ـ الطبقية، الجندرية، بل وحتى قضايا الدين والدولة ـ فهي مُخضَعة لهذا المبدأ الناظم. وأما احتمال أن تكون أحداث أيار ـ حزيران ٢٠٢١ بمثابة نقطة تحوُّل فلا يكمن في تغيير الحكومة، الذي تحقق فعلياً، بل في قدرة الفلسطينيين على تحويل وحدة الصف المؤقتة التي تجسدت خلال الإضراب العام إلى مسار سياسي ثابت ومتواصل يتحدى التفوق اليهودي.

الهوامش

1 . https://www.tau.ac.il/~ines /

٢ التصنيفات التي تم التطرق إليها والبحث فيها هي بمثابة أداة تحليلية ومن المؤكد بالطبع أن الحدود بينها في الواقع مرنة وغير واضحة، لكن هذا لا يعني أنه من المفضل التخلي عن صحة التقسيم كأساس لتفسير سيرورات سياسية. المعنيون بتفاصيل أوسع عن المنهجية، بما في ذلك طريقة تحديد وتعريف التصنيفات/ الفئات الاجتماعية، يمكنهم التوجه إلى المؤلف: tjs6787@psu.edu

٣ مؤشر الصوت الإسرائيلي، أجرى الاستطلاع مركز فيتربي لاستطلاعات الرأي في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.